اتجاه داخل «8 آذار» حول فكرة حكومة أكثرية يشكلها «اللقاء السُني التشاوري»

عاصفة مطرية تُهدد بإغراق بيروت.. و«سياسية» لعرقلة تسمية الحريري

■ استنكار نيابي لتعرّض مجموعة من الحراك للضرب من جانب عناصر ترتدي زي شرطة «النواب» في عين التينة

رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري مستقبلا الوزيرين علي حسن خليل و ريا الحسن مساء امس في بيت الوسط (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

اليوم الخميس موعد اللبنانيين مع عاصفة مطرية جديدة تهدد بإغراق بيروت وضواحيها، طرقا وانفاقا ومطارا ومنازل وسيارات، كما حصل بالامس القريب، وهو ما يمكن ان يتكرر في ضوء العجز الذي اظهرته الادارات المعنية عن تأمين مسالك آمنة للسيول باتجاه البحر.

على ان ما يثير الاهتمام على مستوى التشكيل الحكومي هو حديث المنابر الاعلامية للتيار الوطني الحر عن مفاجأة للتيار تتناول وجوده ودوره في تشكيل الحكومة، حيث ذكرّت قناة «او.تي.ڤي» الناطقة بلسان التيار بما اعلنه رئيس التيار جبران باسيل في مؤتمره الصحافي في 3 الجاري حول عدم تمسكه بكرسي الوزارة وان الاولوية بالنسبة اليه هي تشكيل حكومة قادرة على النجاح، وانه يختار نجاح الحكومة على و جوده فيها، ولذلك فهو قادر على الذهاب الى الاستشارات بموقف ينسجم مع تكليف رئيس حكومة تتوافر لديه شروط النجاح.

هذا التواضع، على ما فيه من مبالغة، لم يجعل سعد الحريري ينام على حرير، فباسيل الذي يرفض الحريري ضمه الى حكومة يشكلها بسبب احتراق ورقته داخليا وعربيا وغربيا، يلوّح بأن خروجه من الحكومة يعني خروج تياره ايضا، الامر الذي يولّد مشكلة اصوات عند الرئيس المنتظر تكليفه في حال انضمام نواب حزب الله وحركة امل وبعض الآخرين الى موقف التيار.

وما بات مسلما به ان نواب تيار المستقبل مضافا اليهم نواب القوات اللبنانية والتقدمي الاشتراكي بوسعهم ايصال الحريري الى السراي في حال انضم اليهم نواب نبيه بري (التنمية والتحرير) كليا او جزئيا.

ويطرح فريق 8 آذار فكرة حكومة اكثرية وليس حكومة الطرف الواحد، بمعنى تكليف من يشكل الحكومة من اللقاء السُني التشاوري وعددهم 6 نواب برئاسة عبدالرحيم مراد، على سبيل المثال، لكن مثل هذه الحكومة ستواجه بإدارة الظهر من قبل العرب والغربيين، المهتمين بمساعدة لبنان، ما يعني «مطرحك يا ماشي!».

وهنا يقول النائب جميل السيد في مؤتمر صحافي في مجلس النواب امس ان وجود الرئيس سعد الحريري على رأس الحكومة قد يكون افضل من غيره لأنه الاكثر تمثيلا على مستوى الطائفة السُنية، لكنه استطرد قائلا انه لا يرى فيه المؤهلات لقيادة المرحلة المقبلة، وتوجه الى الحريري بالقول: اذا كنت الاكثر تمثيلا فلا يمكن ان تتصرف كالوحيد بين سبع بنات، وبالتالي لا يمكن ان تفرض شيئا على الآخرين سوى ان يكون ممثلوهم في الحكومة من ذوي الكفاءة والسمعة والنزاهة، كونك لا تملك الاكثرية التي تسمح لك بأن تستفرد بالامور.

وحذر السيد من تحول الانتفاضة الى ما هو اسوأ اذا لم تعالج الامور المالية والمصرفية بما هو احسن.

نائب رئيس مجلس النواب ايلي الفرزلي قال من جهته ان سعد الحريري هو المؤهل لأن يسمى رئيسا للحكومة وهو رئيس اكبر كتلة نيابية في مكونه الطائفي.

النائب جورج عقيص عضو تكتل الجمهورية القوية قال لقناة «الجديد»: اعتقد ان الوزير جبران باسيل وفريقه سيتشبثان بتوزير باسيل في حال تكليف الحريري بالحكومة، واتمنى ان يكون لدى الوزير باسيل البصيرة والحكمة وحسن تقدير الوضع في البلد ما يجعله يتنحى عن الحكومة ويكتفي برئاسة كتلته النيابية بعد النكسة الكبرى التي ألحقتها الثورة بالعهد وبالطبقة السياسية.

وفي لقاء الاربعاء النيابي، اكد الرئيس نبيه بري اجراء الاستشارات النيابية الاثنين المقبل، واشار الى اقرار موازنة العام 2020 قريبا جدا.

في غضون ذلك، تعرضت مجموعة من الحراك الثوري للضرب بالعصي وحطمت سياراتهم من جانب عناصر ترتدي زي شرطة مجلس النواب اثناء مرورهم في محيط محلة عين التينة.

واستنكر النائب عماد واكيم ما حصل، ووضع الاعتداءات برسم السلطات المعنية، مطالبا بمحاسبة الفاعلين.

وعلقت النائبة بولا يعقوبيان على الاعتداء على المتظاهرين، فقالت: معيب ومستنكر ما جرى، فحق التظاهر يضمنه الدستور ورئيس مجلس النواب مؤتمن على القانون والتشريع، وكان الاجدى به السماح للمتظاهرين السلميين بالتعبير عن آرائهم. وزيرة الداخلية ريا الحسن زارت رئيس المجلس بعد ظهر امس.

عون: الديموقراطية التوافقية كفيلة بإنهاء الظروف الصعبة

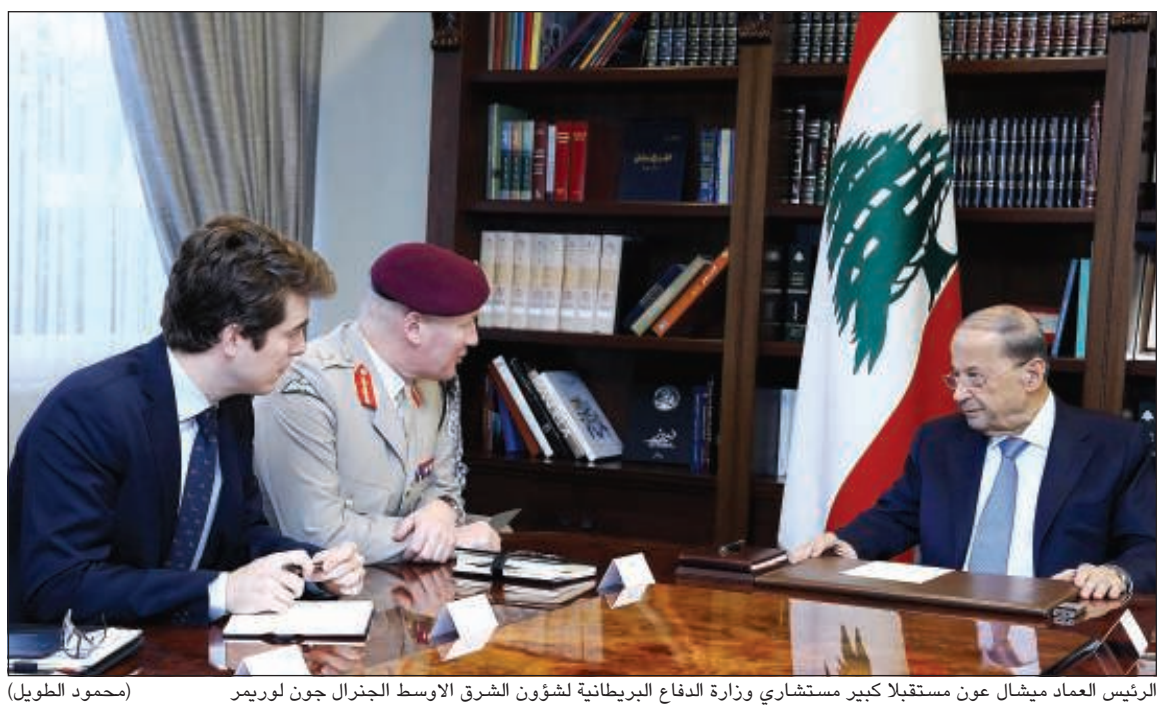
الرئيس العماد ميشال عون مستقبلا كبير مستشاري وزارة الدفاع البريطانية لشؤون الشرق الاوسط الجنرال جون لوريمر (محمود الطويل)

بيروت ـ داود رمال

قال الرئيس اللبناني ميشال عون: «إن الديموقراطية التوافقية التي ارتضاها اللبنانيون في حياتهم السياسية، هي الضامن للوحدة الوطنية الكفيلة بإخراج لبنان من الظروف الصعبة التي يمر بها سياسيا واقتصاديا». وأشار الرئيس اللبناني ـ خلال استقباله، امس المستشار الأعلى للدفاع لشؤون الشرق الأوسط في الحكومة البريطانية الجنرال جون لوريمر ـ إلى أن الاستشارات النيابية الملزمة التي ستجرى يوم الاثنين المقبل، تشكل مدخلا لتأليف الحكومة الجديدة.

وأكد أن الحكومة المقبلة يجب أن تعمل على تحقيق الإصلاحات الضرورية التي أقرتها الحكومة السابقة، والاستمرار في عملية مكافحة الفساد، وهو ما يتطلب تعاون جميع الأطراف السياسية مع هذه الحكومة لكي تتمكن من إنجاز المهمات المطلوبة منها.

وأعرب الرئيس اللبناني عن تقديره للاجتماع الذي عقدته الدول الداعمة للبنان في العاصمة الفرنسية (باريس)، مشيرا الى أن بلاده تقدر كذلك الدعم الذي تقدمه الحكومة البريطانية للجيش اللبناني، سواء في عملية بناء أبراج المراقبة الحدودية أو في مجالات التدريب العسكري.

من جانبه، أكد الجنرال لوريمر اهتمام الحكومة البريطانية بالوضع في لبنان، وحرصها على عودة الاستقرار السياسي والاقتصادي إليه، مشددا على أن بلاده ستواصل تقديم الدعم اللازم للجيش اللبناني لتمكينه من القيام بالمهمات الوطنية المطلوبة منه، مشيرا إلى أن بريطانيا تتطلع إلى تشكيل حكومة لبنانية جديدة لاستكمال التعاون مع الحكومة البريطانية في كل المجالات.

مصطفى علوش لـ «الأنباء»: شبه استحالة تأليف حكومة بغير رئاسة الحريري

بيروت ـ زينة طبّارة

رأى القيادي في تيار المستقبل النائب السابق د.مصطفى علوش ان حكومة الاخصائيين التي يريدها الرئيس سعد الحريري تتخطى التكنوقراطية بمفهومها العلمي، وذلك انطلاقا من رغبته العارمة في تطبيق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب، اضف الى ذلك تلقف الحريري لنبض الشارع المطالب بتشكيل حكومة انقاذ حقيقية خالية من الوجوه الفاقعة والاستفزازية، اي ان الحريري يتطلع الى حكومة قادرة على انتشال لبنان من الهاوية، حكومة استثنائية تقنع الرأي العام المحلي والدولي بأن الإصلاحات الاقتصادية والمالية والادارية قد وضعت جديا على سكة التنفيذ.

د.مصطفى علوش

ولفت علوش، في حديث لـ «الأنباء»، الى ان الرئيس الحريري لا يمانع في قرارة نفسه بتشكيل حكومة اخصائيين مطعمة بحضور سياسي خفيف «لايت»، لكنه حتما لن يرضى بأي حكومة مستولدة من رحم المعادلات السياسية، وتحديدا من معادلة «باسيل مقابل الحريري»، واي كلام آخر هو مضيعة للوقت، فالرئيس الحريري لن يرضى تحت اي ظرف كان باستنساخ حكومة تصريف الاعمال، خصوصا اننا في وضع اقتصادي ومالي لا نُحسد عليه يتطلب حكومة استثنائية من درجة العناية الفائقة.

وعن قراءته لتوقيت زيارة الوزير باسيل للمرشح الى رئاسة الحكومة فؤاد المخزومي، لفت علوش الى انه وبغض النظر عن امعان الوزير باسيل بالأذية، الا ان المخزومي حيثية اقتصادية وسياسية موجودة، ولديه حصة تمثيلية اوصلته الى الندوة النيابية، لكن التجارب الاخيرة اكدت وجود شبه استحالة لتأليف حكومة بغير رئاسة سعد الحريري، وهذا باعتراف الاخصام قبل الحلفاء، وبالتالي فإن لعبة توجيه الرسائل من باسيل لعبة صبيانية مكشوفة لن تفي بالغرض المراد منها وذلك لأسباب محلية ودولية يعلمها الجميع.

وردا على سؤال، أعرب علوش عن اعتقاده ان المعطيات الراهنة تشير الى ان احتمال الوصول الى تشكيلة حكومية خلال الاسبوع المقبل او الايام العشرة المقبلة قائم وبنسبة عالية، الا اذا تعمد احدهم اعادة خلط الاوراق لخربطة الوضع على قاعدة «عليّ وعلى أعدائي».

اجتماع باريس لتشكيل حكومة واستعادة الاستقرار المالي

محتجون لبنانيون امام السفارة الفرنسية في بيروت ضد مؤتمر باريس رافعين شعار «لاتمولوا اللصوص» (أ.ف.ب)

أكدت مجموعة الدعم الدولية للبنان أن «الحفاظ على استقرار لبنان ووحدته وأمنه وسيادته واستقلاله السياسي ووحدة أراضيه يتطلب تشكيلا سريعا لحكومة تملك القدرات والمصداقية لتنفيذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية، والتي تلتزم بنأي البلاد عن التوترات والأزمات الإقليمية»، مشيرة الى ان «السياق يتطلب أن تلتزم السلطات اللبنانية التزاما تاما بالتدابير والإصلاحات الحاسمة في الوقت المناسب».

ودعت المجموعة التي اجتمعت في باريس في بيانها الختامي إلى «اعتماد ميزانية موثوقة لعام 2020 في الأسابيع الأولى بعد تشكيل الحكومة الجديدة، بما في ذلك تدابير تتعلق بالإيرادات والنفقات الدائمة، والتي تهدف إلى تحسين مستدام للتوازن الأساسي، مع تعزيز شبكات الأمان الاجتماعية لحماية السكان المعرضين للخطر». وطالبت المجموعة السلطات اللبنانية «باتخاذ إجراءات حاسمة لاستعادة استقرار القطاع المالي، ومعالجة الفساد وتنفيذ خطة إصلاحية للكهرباء، وتحسين الحوكمة وبيئة الأعمال بشكل ملحوظ، من خلال إقرار قوانين المناقصات»، داعية الى وضع «تدابير هيكلية لضمان وجود نموذج اقتصادي مستدام».

وأكد أعضاء المجموعة أن «نتائج مؤتمر سيدر، التي وافقت عليها السلطات اللبنانية في 6 أبريل 2018، لا تزال سارية»، معتبرة أنه يتعين على «السلطة اللبنانية الالتزام بإعطاء الأولوية للمشاريع المختلفة لخطة استثمار رأس المال وإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات».

واعتبرت المجموعة أن الدعم المقدم من المؤسسات المالية الدولية أمر محوري لمساعدة السلطات على مواصلة جهودها لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الضرورية مع مرور الوقت.

وكرر أعضاء المجموعة «استعدادهم لدعم تنفيذ مجموعة من هذه الإجراءات، بما في ذلك المساعدة لضمان وصول لبنان إلى السلع الأساسية». وشجعت المجموعة السلطات اللبنانية على طلب الدعم من جميع شركائها في التنمية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية.

الى ذلك، نشط الحراك الثوري باتجاه السفارة الفرنسية في بيروت، حيث قدم مذكرة الى الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون تطالب فرنسا بعدم تقديم قروض مالية للبنان في ظل الطبقة السياسية الحاضرة الفاسدة.

وقال الفنان بديع ابو شقرا الذي شارك بالوفد الذي دخل الى السفارة: طالبنا الدول الاوروبية بعدم اقراضنا المال الآن، وقالت احدى الناشطات ان لبنان ليس مكسورا ولا مفلسا، بل منهوب، واي مبلغ من المال يأتي سيكون لتعويم السلطة القائمة، وطالبت المذكرة بحجز اموال المتعاقبين على السلطة في لبنان، وسألت: اين ذهبت اموال «باريس 1» و«باريس 2»؟

تقرير اقتصادي

لبنان يخسر أهم تدفق خارجي: أموال المغتربين

بيروت: ما إن تفجرت الأزمة النقدية ودخل لبنان مرحلة شحّ الدولارات، وبصرف النظر عن الأسباب الحقيقية التي أودت بالثقة بالقطاع المصرفي، وأجهزت على ما تبقى من الاقتصاد اللبناني، حتى سارعت المصارف إلى الحجر على أموال المقيمين والمغتربين على السواء، من دون أي توضيحات أو تطمينات أو حتى مصارحة. اعتمدت المصارف بين ليلة وضحاها الـ Capital Control وان بطريقة غير رسمية أو قانونية، فرضت القيود على التحويلات المالية من الليرة إلى العملات الأجنبية، وعلى التحويلات من لبنان إلى الخارج. وإذا كانت القيود المصرفية شكلت صدمة للمقيمين من اللبنانيين، إلا أنها أشاعت حالة من الإحباط بين المغتربين وهم الأشد تأثرا بالقيود المصرفية من الزبائن المقيمين.

هواجس المغتربين وقلقهم من ضياع أموال جنوها على مر سنوات خارج وطنهم، زرعت في نفوسهم الكثير من الغضب والقهر، وعززت إحساسهم بالغدر من قبل سلطات بلدهم، والعجز عن استحصالهم على حقوقهم ومدخراتهم. وأشاعت بينهم توجهات احترازية تقضي بعدم تحويل أي أموال إلى لبنان عبر المنظومة المصرفية، وانتظار قدوم أحدهم إلى لبنان ليرسلوا معه ما توفر من أموال نقدا إلى أهاليهم. أما فيما خص الادخار فالبعض يرسل نقدا ويدخر في منزل ذويه في لبنان. والبعض الآخر يفضل الادخار في البلد المضيف، تجنبا لتحويل الأموال عبر المصارف اللبنانية وتجميدها. وبالتالي، عدم القدرة لاحقا على التصرف بها.

وفي تحقيق إعلامي، تقول لبنانية تعمل بإحدى الدول العربية: نتابع الأخبار يوميا. وكنا مطمئنين نوعا ما إلى انقشاع تلك الغيمة نظرا لثقتنا بتأكيدات مصرف لبنان مرارا بأن حجم احتياطي العملات الأجنبية لايزال مرتفعا نسبيا، إلا أن صدور تقرير «ميريل لينش» مؤخرا وكشفه عن الضعف المخزي للاحتياطات الأجنبية أفقدنا أي أمل باستعادة أموالنا. «نحن ببساطة انسرقنا والمصارف خذلتنا»، تقول لين، وتسأل: كيف تسمح لنفسها المصارف أن تذلنا بسحوبات لا تتجاوز 300 دولار أسبوعيا (عبر بنك بالداخل) مع عمولة تبلغ 15 دولارا على كل عملية سحب؟ كيف يمكننا أن نثق بعد اليوم بالمصارف اللبنانية ونحول أموالنا إلى لبنان؟ فعلا إنه أمر مستحيل.

يسيطر هاجس الإفلاس المصرفي على المغتربين اللبنانيين، مع استمرار المصارف في فرض القيود القاسية وفي ظل عدم وجود رؤية اقتصادية مالية ونقدية واضحة، وغياب حكومة، وانعدام أي مبادرات رسمية لحل الأزمة. التراجع الكبير في التدفقات المالية للمغتربين إلى لبنان لم يكن مفاجئا بالنسبة إلى خبراء الاقتصاد والمال، الذين حذروا منذ اليوم الأول لفرض القيود على التحويلات، من أن تلك القيود وإن كانت غير رسمية إلا أنها ستطيح بشريان الحياة المالية في لبنان، وهو أموال المغتربين.